

مهارات تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات ويجب على متذمّن القرارات على مستوى جميع وحدات العمل بالمستشفى أن يتجنّبوا الخلط بين المشاكل والظواهر ، ومن ثم فإذا كانت الظواهر هي النتائج فإن المشاكل المطلوب علاجها هي وبصفة عامة يمكن القول بأن المشكلات الإدارية في المستشفيات ترجع إلى سبب واحد وأكثر من ثلاثة أسباب رئيسية هي: القرار الخاطئ، كما تأخذ هذه المشكلات بعداً أو أكثر من ثلاثة أبعاد هي: معوقات حل المشكلات الإدارية : يمكن تصنيف معوقات حل المشكلات إلى ست مجموعات رئيسية هي : أولاً : معوقات إدراكيه : ثانياً : المعوقات النفسية : ٣- عدم الرغبة في قبول التحدي: وتحدّث هذه الحالة عندما تكون المشكلة روتينية أو عندما تكون الآثار الناتجة عنها غير ذات أهمية بالنسبة لنا. ١- نقص المعرفة بمراحل حل المشكلات: وتعني عدم كفاية المهارات الفكرية التحليلية والابتكارية، ٤- عدم تفهم لغة المشكلة: ويحدث هذا نتيجة عدم تفهم أو استخدام اللغة المناسبة في تشخيص وتحليل المشكلة بمعنى الميل نحو عدم المساس بالأفكار أو النظم القائمة عند حل المشكلات على وتعني أن موقفاً معيناً أو نظاماً محدداً إذا كان مقبولاً كما هو فإن أي تغيير يحتوي على هناك اعتقاد بأن النزوات المزاجية لا مكان لها في مجال حل المشكلات، - تشخيص وتحليل المشكلة بعناية وفقاً للمنهج العلمي. - جمع كافة البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة. - استخدام النماذج والأساليب التي توضح العلاقات بين أجزاء المشكلة. - حاول حل المشكلة في جو يناسبك من حيث الراحة وحرية التفكير. - استخدم لغات مختلفة في مواجهة المشكلة بما يتناسب مع أطراها. مهارات حل المشكلات : يتطلب حل المشكلات الإدارية نوعين من المهارات العقلية هما : المهارات التحليلية والمهارات الابتكارية أو الإبداعية. والمهارات التحليلية تكون مطلوبة أكثر عند تجميع وتبسيب وتحليل المعلومات في محاولة للوصول إلى السبب أو مجموعة الأساليب الرئيسية في المشكلة. مفهوم القرار واتخاذ القرارات : اتخاذ القرارات أو صنعها فيقصد به مجموعة متتالية من الخطوات والإجراءات التي تؤدي في نهايتها إلى اختيار أفضل الحلول أو الأساليب الممكنة لعلاج المشكلة أو تحقيق الهدف. ١- تحديد الهدف والأهداف المطلوب تحقيقها أو المشكلة المطلوب علاجها. ٢- البحث عن الأساليب أو الحلول الممكنة لتحقيق الهدف أو حل المشكلة. ٣- تحليل وتقييم الأساليب أو الحلول البديلة. ١- الهدف أو المشكلة: يعتبر تحديد الهدف أو المشكلة المطلوب اتخاذ قرار بشأنها بمثابة تحديد للطريق الذي يجب أن يسير فيه متخذ القرار. المشكلة تمثل بصفة أساسية في تصنيف وتبسيب البيانات ، ٢- تطوير الحلول البديلة: ٣- تقييم الحلول البديلة: بمعنى تحليل المزايا والعيوب الخاصة بكل بديل ، بمعنى تحديد العوامل التي على أساسها يمكن القول بأن هذا البديل يصلح أو لا يصلح. وفي تقييم الحلول البديلة يمكن الاستعانة بأسلوب أو أكثر من الأساليب العلمية المتعارف عليها في هذا المجال، نظرية القرارات والعديد من الأساليب الكمية المتاحة في مجال اتخاذ القرارات الإدارية. ومن أهم المعايير التي يسترشد بها في الاختيار من بين البديل ما يلي : أو أقل تكلفة أو وقت أو مجهد. ويقصد بالأركان القانونية للقرار مجموعة السمات والخصائص التي تشتمل مشروعية القرار وعدم مخالفته للقوانين أو اللوائح أو التعليمات ومن أهم هذه الأركان ما يلي: أ- السبب: بمعنى أن يكون لكل قرار أسبابه أو مبرراته، وأن تكون هذه الأسباب أو المبررات مستمدّة من الواقع الفعلي للمستشفى أو نتيجة شكاوى وتنظيمات المرضى أو العاملين فيها ولا يشترط النص في القرار الإداري على مسبياته ولكن إصدار القرار ذاته يجب أن يكون له بواهته. ب- الشكل: ويتعلق هذا الركن من الأركان القانونية للقرار بالمظهر الخارجي للقرار وكيفية صياغته أو الإعلان عنه أو إجراءات إصدار القرار نفسه . تقاس فعالية متخد القرار في اتخاذ القرارات على أساس قدرته على الابتكار ، ١- اتخاذ القرارات المسكونة : الأول يتمثل في العلاج المؤقت للمشكلة المطلوب حلها. والثاني يهتم بعلاج ظواهر أو أعراض المشكلة دون محاولة التعرّف على المشكلة ذاتها أو اتخاذ إجراءات الجذرية لمعالجتها. ويرتبط السبب الثالث بالنظر إلى القرار على أنه علاج لمشكلة وليس اغتناماً لفرصة. مقدرة الفرد على تصور الأمور ورؤيتها الأبعاد الكاملة للمشكلة قد يكون أمراً مستحيلاً بالنسبة للفرد الواحد، التشاور مع الآخرين إذا لم يساعد في تحسين جودة القرار فإنه وبدون أو تصبح تكلفة القرار أعلى، ذاته غير فعال لاتخاذه في وقت غير مناسب. ١- صعوبة المهمة أو تعقد المشكلة المطلوب اتخاذ قرار بشأنها. أو قرار معقد قسم المهمة أو القرار إلى مراحل أو أجزاء، أن تحاول الآتي: ١- وزن بين تأجيل الأمر وعدم البت فيه والآثار السلبية الناجمة عن هذا وبينأخذ المخاطرة والآثار السلبية يتمثل أحد أسباب عدم الحسم في القرارات في عدم الالتزام بحد زمني للبت في الأمور والمشكلات التي ترد إلى المدير. ويفيد في تجنب مثل هذه المشكلات والأزمات الاسترشاد بالآتي: ١- تقدير التوقيت المطلوب للانتهاء من مهمة معينة ، ٢- يفضل أن يجري تقيير الزمن اللازم والتوقيت لمراحل الإنجاز تقديراً واقعياً بعد إجراء نوع من التحليل ٤- لا تفوض أموراً أو مشكلات أو مهام إلى مرؤوسيك ، وكثير منهم يقع في شراك واحد من الآتي : ١- أن يجد أنه من الأسهل له أن يقوم بمهمة تفصيلية أو تنفيذية عن أن يوكلها إلى

، مرؤوسيه. 3- أن مسألة تدريب المرؤوس على أداء المهام تستغرق وقتاً وجهداً